مجلة البحث العلمي في الآداب
(مجلة علمية محكمة)
(ISSN٢٣٥٦-٨٣٢١) (Print)
(ISSN٢٣٥٦-٨٣٣X) (Online)
https://jssa.journals.ekb.eg/

النشاط الاقتصادي المتنوع في منطقة الإحساء قبل ضم الملك عبد العزيز آل سعود – يرحمه الله- لها في عام ١٣٣١هـ / ١٩١٣م

د/ أحلام علي أحمد أبو قايد
الأستاذ المشارك -بقسم التاريخ – كلية الشريعة - جامعةأم القرى
department_history١١٢٢@yahoo.com

تاريخ استقبال البحث: ٢٠٢١/٦/١
تاريخ قبول النشر :٢٠٢١/٨/٣١

المستخلص:

تتناول الدراسة النشاط الاقتصادي في منطقة الإحساء قبل عام ١٣٣١ه/١٩١٣م، -أي قبل ضم الملك عبد العزيز آل سعود – يرحمه الله- لها - ويرجع سبب انتهاء البحث عند عام ١٣٣١ه/١٩١٣م لأن النشاط الاقتصادي في مدن الإحساء في تلك الفترة كان متعددًا في تلك الفترة بصورة تستحق الدراسة مع قلة الدراسات التي تناولت النشاط الاقتصادي في منطقة الإحساء في الفترة نفسها.

وتنبع أهمية الدراسة في كونها تقوم بدراسة النشاط الاقتصادي في منطقة الإحساء قبل عام ١٣٣١ه/١٩١٣م وهي فترة تستحق الدراسة المتخصصة خاصة أن منطقة الإحساء من أهم المناطق ذات النشاط الاقتصادي المتعدد والمتميز والغني، لذلك حرصت الحكومات في المناطق القريبة منه على وضع يدها على هذه المنطقة لتستفيد من ذلك المردود المادي الكبير والمتمثل في النشاط الزراعي– وحرفة صيد الأسماك، وتربية الأغنام بالإضافة إلى الصناعات الحرفية المختلفة، خاصة وأن المنطقة مطلة على مياه الخليج العربي الغني جدًا بصيد الأسماك واستخراج وتجارة اللؤلؤ من مياهه. يضاف إلى تنوع المحاصيل الزراعية والغنية خاصة بأفضل أنواع التمور .

المنهج المتبع:

تعتمد الدراسة على كلٍّ من المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، وذلك لاستعراض البعد التاريخي لموضوع الدراسة.

خطة الدراسة:

المبحث الأول: النشاط الاقتصادي .
المبحث الثاني: الأراضي وحقوق التصرف فيها .
المبحث الثالث: أنظمة الضرائب والرسوم .
وسيختم بخاتمة ونتائج وتوصيات .

الكلمات المفتاحية:

منطقة الإحساء، النشاط الاقتصادي في الإحساء، النشاط الزراعي في الإحساء، أنظمة الضرائب والرسوم في الإحساء.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين .

الإطار النظري للدراسة:

تتناول الدراسة النشاط الاقتصادي في منطقة الإحساء قبل عام ١٣٣١ه/١٩١٣م ، -أي قبل ضم الملك عبد العزيز آل سعود – يرحمه الله- لها - ويرجع سبب انتهاء البحث عند عام ١٣٣١ه/١٩١٣م لأن النشاط الاقتصادي في مدن الإحساء في تلك الفترة كان متعددًا في تلك الفترة بصورة تستحق الدراسة مع قلة الدراسات التي تناولت النشاط الاقتصادي في منطقة الإحساء في الفترة نفسها.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في كونها تقوم بدراسة النشاط الاقتصادي في منطقة الإحساء قبل عام ١٣٣١ه/١٩١٣م وهي فترة تستحق الدراسة المتخصصة خاصة أن منطقة الإحساء من أهم المناطق ذات النشاط الاقتصادي المتعدد والمتميز والغني، لذلك حرصت الحكومات في المناطق القريبة منه على وضع يدها على هذه المنطقة لتستفيد من ذلك المردود المادي الكبير والمتمثل في النشاط الزراعي– وحرفة صيد الأسماك، وتربية الأغنام بالإضافة إلى الصناعات الحرفية المختلفة، خاصة وأن المنطقة مطلة على مياه الخليج العربي الغني جدًا بصيد الأسماك واستخراج وتجارة اللؤلؤ من مياهه. يضاف إلى تنوع المحاصيل الزراعية والغنية خاصة بأفضل أنواع التمور . ولكون السلطة العثمانية قد أجحفت على سكان المنطقة في إرهاقهم بكثرة الضرائب والرسوم على الأراضي والمحاصيل والأسماك واللؤلؤ وغيره، تطلع سكان المنطقة والأمل يحدوهم إلى من يخصلهم من ذلك التسلط والإجحاف في حقوقهم وممتلكاتهم، وقد تمثل ذلك أخيرًا بضم المنطقة إلى حوزة المناطق التي تكونت منها المملكة العربية السعودية على يد الملك عبد العزيز آل سعود– يرحمه الله - .

المنهج المتبع :

تعتمد الدراسة على كلٍّ من المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، وذلك لاستعراض البعد التاريخي لموضوع الدراسة، ومن ثَم وصف وتحليل الأهمية الاقتصادية للنشاط الاقتصادي في منطقة الإحساء قبل عام ١٣٣١ه/١٩١٣م.

خطة الدراسة:

سوف تشتمل هذه الدراسة على التمهيد وثلاث مباحث وهي :

المبحث الأول : النشاط الاقتصادي .

المبحث الثاني : الأراضي وحقوق التصرف فيها .

المبحث الثالث : أنظمة الضرائب والرسوم .

وسيختم بخاتمة ونتائج وتوصيات .

الكلمات المفتاحية:

منطقة الإحساء ، النشاط الاقتصادي في الإحساء، النشاط الزراعي في الإحساء ، أنظمة الضرائب والرسوم في الإحساء.

التمهيد

الأهمية الجغرافية والاقتصادية لمنطقة الإحساء:

نظرًا لما تتمتع به المنطقة الشرقية (الإحساء) من شبه الجزيرة العربية فسيتم إلقاء الضوء على أبرز التنوعات والأوضاع الجغرافية والاقتصادية فيها بشكل عام :

أولاً : جغرافية منطقة الإحساء :

تقع هذه المنطقة ذات الأهمية والموقع الاستراتيجي في الركن الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية (الدخيل، ٢٠٠٢، ص ٢٢- ٢٥) ، وتشغل الجزء الجنوبي من المنطقة الشرقية بين دائرتي عرض١٧-٢٦ وخطي طول٤٨-٤٥ (كورشون والقريني، ٢٠١٣م، ص ٦٥ – ٦٧)، وتغطي مساحة شاسعة من الأرض تصل إلى حوالي ٥٠٠ ألف كم٢ يمثل ٦٨٪ من مساحة المنطقة الشرقية (العيدروس، ١٩٧١م، ص ٥٢- ٥٤) إلا أن جزء من هذه المساحة الكبيرة تضم منطقة غير مأهولة وتسمى بالربع الخالي (عبد القادر، ١٩٨٥، ص ٣٤- ٣٦) وبالتالي فإن المساحة المأهولة بالسكان والأنشطة تمثل ١٨٪ من مساحة الإحساء (الغريب، ١٩٨٨م، ص ٥٤- ٥٦) أما الواحدة التي تتضمن ٩٢.٣٪ من السكان إضافة إلى الأنشطة الاقتصادية الفعالة، فتبلغ مساحتها ٨٦٠كم٢ تقريبًا (الدخيل، ٢٠٠٢، ص٢٥-٢٧) ، وهي تمتد على محور نحو الشرق بطول ٢١كم، وبمحور نحو الشمال بطول ٣٥كم (العيدروس، ١٩٧١م، ص ٥٥- ٥٧).

وهي تضم حاضرة الإحساء مدينتي (الهفوف والمبرز) و٤ مدن رئيسية فضلاً عن ٢٢ قرية (طاهر، ١٩٩٩م، ص ٦٩-٧٢) وتبعد الواحة مسافة ٤٠كم عن الخليج العربي و١٥٠كم جنوبي الدمام و٣٢٠ شرقي الرياض (الشباط، ١٩٩٩م، ص ١٠-١٢).

وتتميز الإحساء بميزة نسبية كبيرة من حيث موقعها على الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية لشبه الجزيرة العربية (طاهر، ١٩٩٩م، ص ٧٣)، حيث تعد أقرب المناطق للخليج وقريبة جدًا من الحدود مع كل من قطر والأمارات وعمان (الغريب،١٩٨٨م، ص ٥٨- ٦٠)، إضافة إلى أهمية موقعها على الخليج العربي في أجزائها الساحلية بين العقير وسلوى (طاهر، ١٩٩٩م، ص ٧٤- ٧٦).

وتنقسم الإحساء إلى ثلاثة أقسام تضاريسية ونسبتها كالتالي :

١) الهضاب : وتتكون من هضبة الدبدبة وهضبة الصمان ونفوذ الجافورة والمساحات الصخرية في منطقتي سلوى والعقير (الشباط، ١٩٩٩م، ص١٢- ١٥) وتشكل من مساحتها ٤٥.٦٪ من المساحة الإجمالية، وتتراوح ارتفاعاتها من (-٤٠٠م) فوق سطح البحر (عبد القادر، ١٩٨٥م، ص ٣٩ – ٤٢).

٢) الصحاري أو (العروق الرملية) وتتكون من الربع الخالي وبمساحة ٦٤٠ ألف كم٢ وصحراء الدهناء بمساحة ١٨٠ ألف كم٢ وتشكل الصحاري ٤٠٪ من مساحتها (العيدروس، ١٩٧١م، ص ٥٩- ٦٢).

٣) الساحل الداخلي:

على الخليج العربي ويمتد من العقير شمالاً إلى سلوى جنوبًا بطول ١٥٠كم وبعرض مابين ٦-١٦كم وبشكل ١٢٪ من مساحة الإحساء (كورشون والقريني، ٢٠١٣م، ص٦٢- ٦٥).

أما مناخها فهو حار جاف صيفًا، بارد ممطر شتاءًا، والجو صحو في الغالب، والأمطار موسمية تهطل في فصل الخريف، وتتعرض المنطقة لعواصف رملية من حين لآخر (الشباط ، ١٩٨٩م، ص ١٩- ٢٢).

ثانيًا: الأوضاع الاقتصادية :

ظلت الإحساء قديمًا وحديثًا ذات استراتيجية اقتصادية مهمة، ولكن وضعها خلال العقود الأولى يختلف عن وضعها حديثًا خاصة بعد اكتشاف النفط بها (الوذيناني، ١٩٨٤م، ص ١٨٢-١٨٩) وقبل ذلك اقتصرت الأنشطة الاقتصادية على مايلي :

١) الصناعات اليدوية التقليدية كالحدادة والنجارة والخرازة وصناعة الفخار والذهب (الشباط، ١٩٩٩م، ص ١٥- ١٧)، وكان يعمل بها عدد قليل من سكان المنطقة (الغريب، ١٩٨٨م، ص ٦٢- ٦٤) ، والغرض من هذه الصناعات سد احتياجات المنطقة من الأدوات الزراعية والمنزلية (العيدروس، ١٩٧١م، ص ٦٤ - ٦٦) فالصناعة في تلك الفترات لم يكن لها دور فعال في وضع الإحساء الاقتصادي وإنما هي في واقع الأمر صناعة مساندة للزراعة (الدخيل، ٢٠٠٢، ص ٢٩ – ٣٢).

٢) صيد اللؤلؤ الذي يعد أحد أهم الأنشطة الاقتصادية في المنطقة، وقد ذكر أن عدد الذين يعملون في هذه الحرفة من سكان الإحساء يصل إلى حوالي ٣٥٠٠ رجل (الشباط، ١٩٩٩م، ص ٢٤- ٢٩)، وكان عدد القوارب التي يعملون فيها ١٦٧ قاربًا (العيدروس، ١٩٧١م، ص ٦٤- ٦٩).

٣) النشاط الزراعي الذي كان يعمل فيه معظم سكان الإحساء خلال تلك الفترة وأقصد قبل اكتشاف النفط (طاهر، ١٩٩٩م، ص ٨٠- ٨٤)، ويعد هذا النشاط القطاع الاقتصادي الوحيد الذي اعتمد عليه سكان المنطقة في سد احتياجاتهم المعيشية (كورشون والقريني، ٢٠١٣م، ص ١٠٢- ١٠٥).

وعلى الرغم من أهمية الزراعة إلا أنها كانت زراعة تقليدية صرفة تفتقر إلى المعدات الزراعية الحديثة كأدوات ضخ المياه والحراثة (العيدروس، ١٩٧١م، ص ٧٢- ٧٩)، بالإضافة إلى أن المساحة المزروعة محدودة جدًا (الغريب، ١٩٨٨م، ص ٧٢- ٧٤) ومع كل المشاكل الزراعية في الإحساء إلا أن معدل انتاج التمور تتمثل فيها أهم المناطق التي تحتل المركز الممتاز في انتاج التمور والأعلاف والأرز وأنواع مختلفة من الفواكه والخضروات (عبد القادر، ١٩٨٥م، ص ٣٩ – ٤٢).

٤) صيد الأسماك : وهي من الحرف المهمة لسكان الإحساء ومكملة لحرفة صيد اللؤلؤ (الدخيل، ٢٠٠٢، ص ١١٠- ١١٢) حيث يتم صيد أنواع مختلفة ومتعددة من أفضل الأسماك من مياه الخليج العربي (الشباط، ١٩٩٩م، ص ٢٢- ٢٤) وبأنواع الحرف التي تم سردها كان سكان منطقة الإحساء يعيشون فيها ويرون ويتعايشون مع كل من يحاول أن يتحين الفرص للاستحواذ على المنطقة وخيراتها المتعددة من عثمانيين وبريطانيين وغيرهم. حتى تمكن جلالة المغفور له بإذن الله تعالى الملك عبد العزيز- يرحمه الله- من ضمها إلى الأجزاء التي تكونت منها المملكة العربية السعودية.

وقد كان النشاط الاقتصادي في مدن الإحساء متعددًا حتى قبل ضم الملك عبد العزيز– يرحمه الله- للمنطقة، فهو ذو أوجه متنوعه وأنشطة مختلفة يمكن حصرها فيما يلي:

١- الزراعة وما يتعلق بها من طرق التصرف في الأراضي وقنوات المياه والسقاية وحفر الآبار وخلافه، حيث شكل بعض المنتجات الزراعية جزءًا مهماً من حاجات السكان الغذائية خصوصًا التمور والأرز (الدخيل، ٢٠٠٢، ص ٧٥-٧٦).

٢- حرفة صيد الأسماك وما يتضمنها من الغوص للبحث عن اللؤلؤ، وما ينشأ عن ذلك من تجارة داخلية وخارجية وملاحة في مياه الخليج العربي وخارجه(عبد القادر، ١٩٨٥م، ص١٢ -١٥)

.

٣- تربية الأغنام والجمال وما يرتبط بها من رعي وطرق الاستفادة منها غذائيًا ومن مشتقات الألبان واللحوم وغيرها (أبو حاكمة، ١٩٦٥م، ص ١٠) .

٤- الصناعات الحرفية التي تسد حاجة السكان، كصناعة النسيج وما يرتبط بهذا الخصوص من صناعات للعبي(البشوت)(السبيعي، ١٩٩٩م، ص ١٥- ١٦).

وكل تلك الحرف التي أشرنا إليها كانت تمارس في أسواق خاصة بكل حرفة، كما أنها تغذي النشاط التجاري المحلي بالسلع المختلفة، حيث تقام عادة أسواق أسبوعية في كل مدينة من مدن المنطقة. بل أن هذه الحرف لايتجاوز تأثيرها النشاط المحلي فحسب، بل يمتد إلى الخارج في تصديرها(الخصوصي، ١٩٨٨م ، ج١، ص ٢٢- ٢٤).

إن انتعاش تلك الحرف شجع على أن تكون هناك تجارة خارجية لاستيراد ما تحتاجه المنطقة هي بدورها من السلع والبضائع المختلفة سواء كانت طبيعية أم مصنعة، وكذا تصدير ما يفيض عن حاجات السكان من المنتجات المختلفة(عدنان، ١٩٨٤م، ص ٧٥- ٧٧).

ومن الجدير بالذكر أن هذه التجارة لم تكن مقتصرة على التجار المحليين فحسب، بل دخل فيها وبقوة التجار الهنود (البانيان)) هو مصطلح يستخدم بكثرة في التجارة في المحيط الهندي للإشارة إلى التجار الهنود المتميزين بشدة عن الآخرين، من خلال ملابسهم والخيارات الدينية والثقافية فيما يتعلق بالوجبات، وطريقة سلوكياتهم فيما يتعلق بالتجارة والذين هم تحت رعاية الحكومة البريطانية (السبيعي، ١٩٩٩م ، ص ٤٤ – ٤٥).

يضاف إلى هذه الأنشطة هناك موارد مالية أخرى حظيت بها منطقة الإحساء زادت من ثراء مدنها وجعلت لها أهمية اقتصادية كبيرة، تمثلت في الآتي :

١ – الأراضي بمختلف أنواعها .

٢- نظام الضرائب والرسوم .

٣- أنواع النقود المتداولة في الإحساء(قاسم، ١٩٩٧م، ص ٩٦- ٩٧) .

وسوف يشار إلى كل هذه الأنواع وسابقتها في ثنايا هذا البحث .

المبحث الأول
النشاط الاقتصادي

النشاط الزراعي:

أنواع الري والمحاصيل والتربة في منطقة الإحساء

أولاً : أنواع التربة :-

تتميز تربة الإحساء عن باقي الأماكن في شبه الجزيرة العربية، بكونها تربة خصبة تثمر بأفضل أنواع المحصولات، مما ينتج عنه ثمار ألذ وأحلى من منشأها الأصلي (طاهر، ١٩٩٩م، ص ٦٥- ٦٧).

فمن خصائص تلك التربة كونها تربة رملية فريدة من نوعها تسمح باستزراع أنواع مختلفة من الحاصلات على اختلاف أنواعها (الشباط، ١٩٩٩م، ص ٧٤- ٧٦).

ولكن مع كل ذلك فالتربة في المنطقة على نوعين أو قسمين :

١) تربة رملية في شمال واحة الإحساء (كورشون والقريني، ٢٠١٣م، ص ١٠٢- ١٠٥).

٢) تربة طينية في وسط واحة الإحساء (الغريب، ١٩٨٨م، ص ٢٤- ٢٦).

واللافت في الأمر أنه نظرًا لقرب المنطقة من مياه الخليج العربي فالتربة تحتاج فيها إلى التسميد الدائم والخيارات الزراعية المختلفة من تنقيط وخلافه (العيدروس، ١٩٧١م، ص ١٢- ١٥) ، وبالتأكيد أن هذه الوسائل لم تكن متوفرة في فترة الدراسة. وحتى تمكن الملك عبد العزيز – يرحمه الله- من ضم المنطقة في عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م فبدأت فيها التغيرات التي شملت الاهتمام بالزراعة والتربة وتسميدها لتواكب مع الوقت مدن العالم المتطور الحديث (عبد القادر، ١٩٨٥، ص ٤٢- ٤٥).

ثانيًا: أهم المحاصيل الزراعية التي تشتهر بها منطقة الإحساء:

تشتهر منطقة الإحساء بالزراعة كما سبق ذكره، وخاصة زراعة النخيل فهي تعد واحة زراعية قديمة ذات مزارع متعددة ومحاصيل متنوعة ونورد هنا أهم المحاصيل الزراعية فيها :-

[١] الأنواع المتعددة من النخيل مثل : (الخلاص – الحضاب- الهلالي- الزاملي- الغر- أم الرحيم- الخنيزي – الشيشي – الشيبي – الطيار- الرزبان- الكاسبي- العذابي- الزمبور- الحتمي- البرحي- الجناز- الشهل) (الدخيل، ٢٠٠٢، ص ٢١٥- ٢١٧).

[٢] الأرز الحساوي: وهو أسمر اللون ويتميز بطعم لذيذ، ويحتوي على العديد من الفوائد للجسم كالكربوهيدرات والبروتينات والألياف (الشباط، ١٩٩٩م، ص ١٢٥- ١٢٧)، وهناك رواية تقول أن الهنود من القادمين عبر موانئ الخليج العربي المطلة على مدن الإحساء هم أول من أتوا به إلى المنطقة وتم زراعته فيها بحكم أن تربتها خصبة وصالحة لزراعة أي نوع من الحاصلات الزراعية (الوذيناني، ١٩٨٤م، ص ١٨٩- ١٩٢).

[٣] الخبز الأحمر الإحسائي، الذي يعتبر عنصرًا أساسيًا للمخبوزات والأكلات الشعبية في المنطقة (مرعي، ١٩٧١، ص ٥٩- ٦٢).

[٤] التمر وأشهر أنواعه في الإحساء (الخلاص) وهو الأفضل على مستوى العالم، يأتي بعده في المرتبة (الشيشي والرزيز)، يليها الأنواع الأخرى (السبيعي، ١٩٩٩م ، ص ٣٢- ٣٥).

كما يوجد العديد من أنواع الرطب وأشهرها الهلالي- الطيار- الشهل- أم رحيم- البرحي- التناجيب- الحاتمي- الزاملي- الغر- وغيرها الكثير (البقشي، ٢٠١٩، ص ٢٧- ٢٩).

[٥] البصل الحساوي، ذو الجودة العالية والمقاومة للتعفن (سعيد، ١٩٩٥م،ص ١٠٠- ١٠٥).

[٦] القرع السمني الطويل ذو المذاق الشهي واليقطين ويطلق عليه محليًا البوبر، والجزر بمختلف أنواعه وألوانه (خليل، ١٩٩٦م، ص ٥٦- ٥٩).
[٧] الطماطم التي تسمي بالطماطم الحساوي، ويتميز بطعمه الحلو والألوان الزاهية المتعددة.
[٨] الباميا صغيرة الحجم وذات المذاق المتميز واللذيذ (نخلة، د.ت، (أ) ص ٧٧- ٨٢).
[٩] الفجل ويسمى (الروُّيد) والجرجير والبقل والعشرات من الخضروات الورقية المختلفة المتميزة بجودتها العالية وطعمها الطازج (السبيعي، ١٩٩٩م ، ص ٣٣- ٣٧).
[١٠] خضروات أخرى كالبطاطس وتسمى محليًا (الهندال) والباذنجان والكوسا وغيرها (الوهيبي، ١٩٩٧م، ص ١٣٣- ١٣٥).

[١١] الفواكه المختلفة مثل النِّبق ويسمى (الكناد) والبوبي الحساوي واللوز الحساوي والعنب وغيرها من أشهى أنواع الفواكه (مرعي، ١٩٧١، ص ٦٥- ٦٧).

ثالثًا : نظام الري ومصادر المياه وأدوات الزراعة المستخدمة :-

تتميز الإحساء بوجود العيون المائية الكثيرة الصالحة للري، فهي تضم أكثر من ثلاثين عينًا للماء (السبيعي، ١٩٩٩م ، ص ٩٥- ٩٧)، وهي متدفقة وكثيرة وبشكل طبيعي، وذات أهمية كبيرة في ري المزروعات داخل المنطقة[٢٠] .
وتساهم بدور كبير في عمل قنوات الري وصرف جداول المياه. ومن أهم عيون المياه في الإحساء (الباهلة- البحيرية- القريات- الحقل-الحارة- الحويرات- الجوهرية-الجذود-وأم السبعة- والصويدرة). وتنساب مياه العيون العذبة في المزارع داخل القنوات الترابية لتستقبل القنوات بدورها فوائض مياه الصرف الزراعي لتسقي المزروعات (خليل، ١٩٩٦م، ص ١١٠- ١١٥) ، ولكن كان المزارعون في القديم يواجهون، عدد كبير من المشاكل في ري المزروعات خاصة في المزارع البعيدة عن مجاري تلك العيون، مما تسبب في حاجتهم إلى وسائل لنقل المياه إلى مزارعهم واضطرارهم في كثير من الأحيان على ري محاصيلهم الزراعية بالمياه المالحة (الوهيبي، ١٩٩٧م، ص ٩٧ – ٩٩) ، فتسبب ذلك في ملوحة التربة وفساد بعضها. وتنقسم طرق الري قديمًا إلى ثلاثة وسائل وهي:
[١] السبح: والمراد هو السقي من الأنهار مباشرة بدون وسيلة رفع (أبو حاكمة، ١٩٦٥م، ص ٧٥- ٧٩).
[٢] الغرف: ويعني رفع الماء إلى أعلى بمساعدة الآلة (النجار، ١٩٨٩م، ص ٢٢٥- ٢٢٧).
[٣] النزح: ويقصد به أن يغرف الإنسان بيديه إلى أعلى لمزرعة صغيرة (سعيد، ١٩٩٥م،ص ١٥٩- ٢٠١).
ولكن بعد ضم الملك عبد العزيز- يرحمه الله – للمنطقة حل الأمر باهتمامه بالزراعة وفي عهد أبنائه أنشئت المشاريع المتعلقة بالري والصرف الصحي في المنطقة .
أما أهم الأدوات الزراعية المستخدمة في منطقة الإحساء قديمًا فهي كالتالي (نخلة، د.ت، (ب)ص ١٧٧ – ١٧٩):
[١] المنجل وقد استخدم من قديم الأذل .
[٢] المجرفة لقلع الأرض .
[٣] الفأس .
[٤] المعول .
[٥] المذراة .
[٦] مشط الأرض (مدمة) .

[٧] إبريق الري .
[٨] مقص الشجر (السبيعي، ١٩٩٩م ، ص ١٠٢- ١٠٥).
وحقيقة كلها كانت أدوات زراعية تستخدم ليس فقط في منطقة الإحساء بل أي منطقة تشتهر بالزراعة وتصنع محليًا من خلال الحدادين والنجارين في المنطقة ويستفيد منها كل المزارعين على حد سواء (الوهيبي، ١٩٩٧م، ص ٢٨٨ – ٢٨٩).

وعلى الرغم من أهمية الزراعة في مدن وأقضية الإحساء وكونها من الأنشطة الاقتصادية التي لا غنى للفرد الإحسائي عنها ولكن مع كل ذلك لم تكن تشكل المصدر الأساسي لحياتهم فهناك حرفة استخراج اللؤلؤ وتجارته(الشعلان، ١٩٧٦م، ص١٢-١٣) فهي من الأنشطة الرئيسية ليس فقط عند سواحل مدن الإحساء بل والكثير من دول الخليج العربي(وليامز، ١٩٩٥م، ص ١٠ – ١٢) ، حيث يشارك أعداد كبيرة من السكان في هذا النشاط بشكل مباشر أو غير مباشر(السبيعي، ١٩٩٩م ، ص ٤٧ – ٤٨) .
ومن هذا المنطلق فقد وفرت هذه الحرفة فرص عمل كبيرة تدر على المنطقة خيرًا كثيرًا حيث بلغ عدد السفن في رحلات الغوص للبحث عن اللؤلؤ أكثر من ألف سفينة(الشعلان، ١٩٧٦م، ص ١٣)، وتجاوز عدد العاملين عليها حوالي ستة عشر ألف رجل(وليامز، ١٩٩٥م، ص ١٢ – ١٣) ، فمتوسط العاملين في كل سفينة (١٦) رجلاً ويضاف إلى ذلك أعداد يصعب حصرهم ممن يسهمون في أنشطة هذه الحرفة بصورة غير مباشرة، كالعاملين في بناء السفن أو الأدوات المرتبطة بها من صناعة الحبال والأشرعة والمسامير(ماكينور، ١٩٩٦م، ص ٢٩- ٣٠) ، وباعة الأطعمة والأقمشة والعاملين في تجارة اللؤلؤ(الشعلان، ١٩٧٦م، ص ١٣ -١٦) ..الخ.
علمًا بأن العاملين في هذا النشاط الحرفي ينغمسون فيه حوالي خمسة أشهر أو ستة (وليامز، ١٩٩٥م، ص ١٤ – ١٥) .
ويتضح من ذلك الأهمية الاقتصادية الكبيرة في صيد اللؤلؤ. وقد قدر الكسندر آداموف (Alaxander Adamov) في كتابه (ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها) أن صادرات الإحساء من اللؤلؤ عام ١٣٠٧ه/١٨٨٩م بـ (٤,٣٠٠,٠٠٠) روبية، وفي عام ١٣١٤ه/١٨٩٦م انخفض هذا الرقم ليبلغ (٤,١٠٠,٣٩٣) روبية، في حين أن الرقم أرتفع في عام ١٣١٩ه/١٩٠١م إلى حوالي (٤,٧٥٣,٤١٠) روبية(أداموف، د.ت، ص ٩٢- ٩٣).
ولم تكن أهمية تجارة اللؤلؤ واستخراجه تتعلق بما ذكرنا فقط، بل ويجب أن نشير إلى ما ينعكس عليها من الجوانب السياسية والعلاقات بين القوى السياسية في الخليج والسلطات الحاكمة في المنطقة ، لما تشكله هذه الثروة من دور مهم وواضح في النمو الاقتصادي(وليامز، ١٩٩٥م، ص ١٥ – ١٦) .
ومن الأنشطة الحرفية المهمة التي مارسها سكان الإحساء وذات علاقة وثيقة بصيد اللؤلؤ واستخراجه والتجارة به، حرفة صيد الأسماك(ماكينور، ١٩٩٦م، ص ٣٠- ٣٢)، حيث تعتبر ثروة أخرى مهمة في الخليج العربي(الربيعي، ١٩٩٤م، ص ٨٢- ٩٢)، فنجد أن معظم سكان مدن الإحساء يعتمدون عليها بوصفها مصدرًا مهما لغذائهم(قاسم، ١٩٩٧م، ص ٩٩- ١٠)، لذا فإن أعداد كبيرة منهم يقضون مدة في صيد الأسماك تقارب المدة التي يقضونها في صيد اللؤلؤ(الشعلان، ١٩٧٦م، ص ١٩ -٢٠) .
أما الحرف التي تلبي بعض احتياجات السكان فهي الحياكة وخياطة العبي والصناعة والتجارة ... الخ التي تعتمد على ما يتوفر من مواد أولية محلية(وليامز، ١٩٩٥م، ص ١٥ – ١٦) .
وتتميز كثير من هذه الحرف بتنظيم هيكلي من حيث مركز العاملين فيها. فالأستاذ (الأوسطة) يكون على رأس قمة التسلسل الوظيفي لخبرته وإلمامه بمتطلبات الحرفة ويليه الصانع ثم المبتدئ(الصبي) (الزيدي، ١٩٧٩م، ص ١٢- ١٣).

ومن أشهر الأسر في الإحساء التي اشتهرت بهذه الحرفة سواء في خياطتها أو التجارة فيها(آل نفيس، آل بوخميس، آل عامر، آل بالغنيم، آل هلال، آل مرزوق.. الخ) (الربيعي، ١٩٩٤م، ص ٨٥- ٨٦) .

يضاف إلى ذلك حرفة النسيج الملون الذي يستخدم لصناعة الأزر النسائية، والتي اكتسبت شهرة كبيرة في المنطقة، وقد أشارت إليها جريدة الزوراء في إحدى أعدادها الصادرة في٢٩ ربيع الآخر١٢٨٨هـ الموافق١٠يوليو ١٨٧١م،ونسيج الأقمشة البيضاء والتي تستخدم في صناعة (الكوفيات) التي يلبسها الحضر والبدو(العبد القادر، ١٩٨٥م، ص ٨٩ -٩٠).

ولابد أن نشير أيضًا إلى حرفة البستنة التي تستقطب أعدادًا كبيرة من العمالة المحلية لمدة غير قصيرة من السنة وذلك في المناطق الزراعية وبساتين النخيل(عدنان، ١٩٨٤م، ص ٢٢- ٢٥) ، وكما نلاحظ فإن الحرف المرتبطة بالنخيل وانتاجها وتسويقها وتجارتها يعمل فيها أعداد كبيرة من السكان نساءً ورجالاً، فلابد إذن أن يؤخذ في الحسبان أن لهذا النشاط أهمية كبيرة في اقتصاديات المنطقة(الدخيل، ٢٠٠٢، ص ١٩-٢٠) .

ومن الجدير بالذكر أن جزءًا كبيرًا من التمور التي تزرع في المنطقة خاصة من النوع المسمى (بالسلوق) حيث تصدر من القطيف ومن ثم يأتي اللؤلؤ في الأهمية الثانية من أكثر الصادرات التي تصدر إلى دول العالم من مدن الإحساء(أبو حاكمة، ١٩٦٥م، ص ٧٢-٧٣).

وتتصدر تلك الدول الهند .

هذا ماكان بشأن الصادرات، وإذا ما تطرقنا إلى الواردات فقد أتى على رأسها الأرز ويليه القمح والسكر والقهوة والمعادن المختلفة خصوصًا الحديد منها(الربيعي، ١٩٩٤م، ص ٩١- ٩٢) .

ومن الملاحظ أن جزءًا مهمًا من تجارة الاستيراد والتصدير من الخارج كانت تتم من خلال البحرين.

المبحث الثاني
الأرض وحقوق التصرف فيها

عرف منذ الأذل مميزات تربة منطقة الإحساء الزراعية وملاءمة المناخ فيها، ووفرت مياهها وضخامة غابات النخيل فيها حتى قيل عنها: (أنها تضاهي في مجموعها بساتين النخيل في بغداد والحلة في العراق بل وتفوقها في الانتاج أحيانًا) (خليل، ١٩٩٦م، ص ٩٩- ١٠٠) .

النشاط الزراعي:

وقد تنوعت الأراضي الزراعية في منطقة الإحساء وطرق التصرف فيها ولذلك سوف نفرد لكل نوع على حدة للتفصيل :

١- الأراضي المملوكة :

وهي التي تعود ملكيتها إلى أصحابها سواء أكانوا يستغلونها بأنفسهم أم من خلال الفلاحين والعمال، ويحمل أصحابها سندات شرعية تثبت ملكيتهم لها (سعيد، ١٩٩٥م،ص٩٨-٩٩).

إلا أن بعضًا منهم لم يكن يملك مثل تلك السندات، لكن ادعاءاتهم بملكيتها كانت فيما يبدو قوية(السبيعي، ١٩٩٩م، ص ٥٥- ٥٦)، وإذا ما ثبت أن صاحب الادعاء له حق ثابت في ملكيتها تقوم السلطة في المنطقة بإصدار سند شرعي له بملكيتها(السبيعي، ١٩٩٩م ، ص ٢٠ – ٢٢).

٢- الأراضي الموقوفة :

وهي المحسوب ريعها وجميع حقوقها وعائدتها إلى الجهة الموقوف عليها، وهي على أنواع(السبيعي، ١٩٩٩م، ص ١٢):

الأوقاف الخيرية: ويندرج تحتها تلك الموقوفة على الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة. إضافة إلى ذلك الموقوفة على الجوامع والمساجد والمدارس(السبيعي، ١٩٩٩م، ص ١٢ – ١٣).

أوقاف ذرية يحبس مالكها ريعها على أبنائه وذريته، حيث يُصرف ذلك بموجب وصية الوقف(خليل، ١٩٩٦م، ص ١٠٠- ١٠٢) . وربما تتضمن الوصية أيضًا أن يُصرف جزء من ريعها للأعمال الخيرية(سعيد، ١٩٩٥م،ص ٩٩-١٠٠) .

على أنه عادة لايجوز التصرف في بيعها، وفي بعض الأحيان كان يتولى هذا النوع من الأوقاف واحد من أسرة الموصي، إلا إذا كان ورثته قاصرين(السبيعي، ١٩٩٩م ، ص ٢٥ – ٢٧)، وفي هذه الحالة يُؤكل عليهم أحد الأشخاص الموثوق بهم (نخلة، د.ت، (أ) ص ٧٥- ٧٦).

ومن الجدير بالذكر أن هناك أوقافًا ليست لها سندات، فأخذ بعضهم يتصرف فيها على الجهة التي أوقفت عليها. خصوصًا أن بعضها قد أوقف على الجوامع والمساجد والمدارس، مما عرض تلك الجهات المذكورة إلى الخراب وإلحاق الضرر بالقائمين على خدمتها (البقشي، ٢٠١٩، ص ١٧- ١٩).

٣-الأراضي الميرية (أو الأميرية – أي العائدة إلى خزينة الدولة) :

كان هذا النوع من الأراضي يغطي مساحة واسعة في منطقة الإحساء، وتأتي هذه المساحة بعد الأراضي المملوكة(سعيد، ١٩٩٥م،ص ٩٩-١٠٠) ، إلا أن هذه الأراضي الميرية ليست على درجة واحدة من حيث الخصوبة والانتاج(العبد القادر، ١٩٨٥م، ص ١١٢ -١١٣) ، ويبدو أن الأوضاع الأمنية المضطربة في المنطقة بعد انتهاء الدولة السعودية الأولى والثانية وعدم توفر الأمن الكافي في فترة حكم الدولة العثمانية وقبل انضواء المنطقة لحكم الملك عبد العزيز آل سعود – يرحمه الله – قد أثر في تلك الأراضي وعرضها للخراب(سعيد، ١٩٩٥م، ص ١٠٠-١٠١) ، كما اضطر فلاحوها إلى هجرها(السبيعي، ١٩٩٩م ، ص

٢٩ – ٣٠). وجرى تقييم الأراضي الميرية حسب نوعيتها وحقوق التصرف فيها إلى أقسام عدة :
بساتين النخيل المنتجة .
بساتين النخيل التي كانت منتجة سابقًا إلا أنها تعرضت إلى الموت وتوقف إنتاجها وفقدت صفتها السابقة(خليل، ١٩٩٦م، ص ١٠٢- ١٠٥).
المزارع وهي تلك الأراضي التي تستغل في العادة في زراعة الحبوب وخصوصا الأرز بشكل أساسي، إضافة إلى الشعير والدخن والبقوليات والخضروات (مرعي، ١٩٧١، ص ٥٤- ٥٦).
الأراضي البور وهي التي كانت في السابق تستغل في الزراعة ثم تركت منذ مدة طويلة لسبب أو أكثر(الشعيل، ١٩٨٨م، ص ٧٥-٧٦) ، إضافة إلى وجود أراضي لم تستغل في الزراعة من قبل وتحتاج إلى جهود أكثر من سابقتها من أجل إحيائها والانتفاع منها في الزراعة(الخصوصي، ١٩٨٨م ، ج١، ص ٦٢- ٦٥) .
الأراضي المالحة وهي الأراضي المغطاة بطبقة سميكة من الأملاح، ولايمكن بحال من الأحوال استغلالها في الزراعة، بل أصبحت مناجم للملح ينتفع منها الناس وبيت المال أيضًا في صورتها تلك(سعيد، ١٩٩٥م،ص ١٠٢-١٠٥) .
المراعي وهي الأراضي التي تتوافر فيها المراعي عادة بعد سقوط الأمطار، وينتفع منها لفترة قصيرة من السنة(البقشي، ٢٠١٩، ص ٢٠- ٢٢) ، حيث تغطي الأعشاب والشجيرات مناطق واسعة منها. وقد اكتسبت كل من الدهناء والصمان شهرة في غنى مراعيها بأغنام سكان البادية وإبلهم فيها كما يحتطبون منها ما يوقدون به وما يسدون به حاجاتهم(سعيد، ١٩٩٥م،ص ١٠٧-١٠٨)، إضافة لبيعها لسكان الحضر(السبيعي، ١٩٩٩م ، ص ٣٠ – ٣١).
علمًا بأن معظم منطقة الإحساء يتوافر فيها أنواع من الحطب المأخوذ من سعف النخيل وجذوعه(مرعي، ١٩٧١، ص ٥٧- ٥٩). ويبدو أن المراعي لم تكن تحت سلطات مباشرة للقوة الحاكمة، حيث لم تكن في وضع يمكنها من الحصول على إيرادات منها، ومع هذا فإن مردودها الاقتصادي كان مهمًا في حياة السكان من خلال إنتاج اللحوم والحليب والألبان والسمن والأصواف والأقط.. الخ .

٤- الأراضي السنَّية:

ويقصد بها الأراضي التي يضع السلطان العثماني يديه عليها لتصبح خاصة به بمحاصيلها وغلاتها وخيراتها(الشعيل، ١٩٨٨، ص ٧٦ – ٧٧) .
وفي حقيقة الأمر ونظرًا لكثرة الأراضي الزراعية المنتجة في منطقة الإحساء فقد كانت كثيرًا من تلك الأراضي ملك يد السلطان العثماني(الخصوصي، ١٩٨٨م ، ج١، ص ٦٧- ٦٨)، وبمقارنة الأراضي السنية بالأراضي الأخرى نجد أن العناية بها جيدة ومستمرة من ناحية الري والصرف واتخاذ منافذ للقنوات والجداول والقناطر(نخلة، د.ت، (أ) ص ٧٦- ٧٧) ، مما شجع المستأجرون لتلك الأراضي على زراعتها وإنشاء المخازن لتخزين المحصولات فكانت لكل هذه التدابير مردود في الانتاجية العالية فيها(السبيعي، ١٩٩٩م ، ص ٣٣ – ٣٥) .
وقد استمرت هذه الأراضي في إنتاج محصولات عالية الجودة لأكثر من عشرين عاما إلى أن ضعفت السلطات العثمانية وانشغلت في العديد من الثورات والمشاكل الداخلية والخارجية، مما أدى إلى تدهور إنتاجها وخصوصا بساتين النخيل(البقشي، ٢٠١٩، ص ٢٥- ٢٧).
وفي حقيقة الأمر أن الأراضي الزراعية الغنية في منطقة الإحساء ضعف إنتاج محاصيلها لعدد الكبير من العوامل من أهمها انعدام الأمن في المنطقة(خليل، ١٩٩٦م، ص ١٠٥- ١٠٧) والهجمات المتكررة من البدو الرحل وقطاع الطرق(السبيعي، ١٩٩٩م ، ص ٣٥ – ٣٦)، مما استدعى إلى انضوائها تحت حكم

حاكم عادل يحسن تصريف الأمور فيها ويعطي كل ذي حق حقه (السبيعي، ١٩٩٩م ، ص ٥٥ – ٥٧). وقد كان ذلك بعد أن تمكن الملك عبد العزيز آل سعود– يرحمه الله – من ضم المنطقة إلى حوزته لتكون أحد الأجزاء التي تكونت منها المملكة العربية السعودية(عطار، ١٩٦٥، ج١، ص ٥٢- ٥٤).

المبحث الثالث
أنظمة الضرائب والرسوم في منطقة الإحساء

١- الضرائب

حرصت السلطة المركزية على زيادة إيرادات خزينة الدولة خاصة وأنه كما ذكرنا سابقًا تعتبر منطقة الإحساء من أغنى المناطق في الموارد الاقتصادية .

ففيما يتعلق بضريبة الأعشار والتي تستوفى أساسًا من المحصولات الزراعية بنسبة العشر (١٠٪) أصدرت الدولة في عام ١٢٧٧ه/١٨٦١م نظام الواردات العشرية (الوهيبي، ١٩٩٧م، ص ٧٩ – ٨٠) والذي يسمح بتحصيل العبور عينًا ونقدًا على المحصولات الزراعية مع تحديد احتسابها بالسعر المتداول في سوق المنطقة الذي يقرره المجلس المحلي فيها(السبيعي، ١٩٩٩م ، ص ٣٩ – ٤٠).

يتضح من خلال هذا السياق ونظرًا لغنى منطقة الإحساء ومردوداتها الاقتصادية أن ضريبة الأعشار من الضرائب التي لاغنى للدولة العثمانية عنها، حيث كانت من أهم مصادر الدخل في خزينتها(الدخيل، ٢٠٠٢، ص ١٦٦-١٦٧) .

وفي عام ١٢٨٥ه/١٨٦٨م تقرر أن يقوم الوالي في المنطقة بجمع تلك الضرائب وفقًا لخبرته ومعايشته لأوضاع الولاية(عدنان، ١٩٨٤م، ص ٨٥- ٨٧) ، مع استخدام السلطة في تنظيم أسلوب جبايتها وترتيبه بما يضمن فعالية أكثر(المسلم، د.ت، ص ١٢٢- ١٢٥)، والاستعانة في هذا الخصوص بالوجهاء المحليين ممن لهم تأثير كبير في المواطنين(أبو حاكمة، ١٩٦٥م، ص ٩٩-١٠٢) .

وقد قام العثمانيون منذ بداية وضع أيديهم على إقليم الإحساء الغني بموارده الطبيعية بمسح شامل لكافة أنواع الضرائب والرسوم التي كان يدفعها السكان في السابق(أبو علية، ١٩٨٦م، ص ١٢- ١٣)، إضافة إلى حصرهم للموارد المالية(الوهيبي، ١٩٩٧م، ص ٨٥ – ٨٧). ومن الواضح أن العثمانيين قاموا بأخذ العشر على المحصولات الزراعية(الجاسر، ١٩٨٧م، ص ٤٠٠- ٤٠٥)، علمًا بأن أراضي المنطقة كانت تعامل على حسب أصنافها حيث كانت الضرائب فيها متفاوتة على حسب التصنيف التالي :

(١) الأراضي المملوكة عليها الزكاة الشرعية المعتادة وهي العُشر الشرعي(الزيدي، ١٩٧٩م، ص ١٩- ٢٠).

(٢) الأراضي الموقوفة فإنها معفاة من الضرائب والرسوم، لكن تصرف حاصلاتها على الجوامع والمساجد ورواتب الأئمة والخطباء والمؤذنين والخدم، وإنشاء المدارس والصرف عليها وعلى الأرامل والأيتام والمرضى والفقراء، وافتتاح مدارس صناعية للأيتام ودور إصلاحية(السبيعي، ١٩٩٩م ، ص ٧٩ – ٨٠).

(٣) أما الأراضي الميرية فما يؤخذ منها يكون وفق حجم الأرض وتقدير حاصلاتها ومصروفاتها وذلك بعد تقدير الانتاج فيها على أساس تقسيمه بين الضامن والحساب الميري، ويحرص على الأخذ من محصولها العُشر الشرعي(الشعيل، ١٩٨٨، ص ٨٨ – ٨٩).

وبذلك يمكننا أن نستنتج أن ضريبة الأعشار المتحصلة من منطقة الإحساء تفوق الموارد الأخرى، بل يبدو أنها الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها ميزانية الدولة الحاكمة.

وإذا عرفنا أن الكمية المنتجة من التمور في المنطقة بحسب تقرير لوريمر(لوريمر ٢٠٠١م، ص ١٢٩- ١٣٠) في كتابه: (تاريخ البلاد السعودية في دليل الخليج) هي حوالي (٧٥) ألف طن سنويًا فإنها تتفاوت بشكل كبير عن تقدير كوبيه في كتابًا : (ملاحظات حول الزراعة في الخليج) الذي أوصلها إلى ما يقارب المليون طن سنويًا(كوبيه، د.ت، ص ٧٥- ٧٦) ، ومهما يكن من عدم دقة تلك التقديرات فإنها تعكس دون شك الأهمية الاقتصادية في إنتاج التمور وضخامتها(مرعي، ١٩٧١، ص ٦٢- ٦٥)، ومن ثم فإن ما

يستحصل منها من ضرائب بلاشك سيكون كبيرًا مقارنة بالإيرادات الأخرى(البقشي، ٢٠١٩، ص ٢٥- ٢٧). أما فيما يتعلق بضريبة المواشي (الكودة) فهي من الضرائب المهمة طوال العهد العثماني، حيث كان ما يؤخذ على المواشي بشكل مبلغًا مهما في مدخولات الخزينة العثمانية(الوهيبي، ١٩٩٧م، ص ٩٠ – ٩٢).

وفي منطقة الإحساء كانت ضريبة المواشي تقتصر على الإبل دون غيرها(الشعيل، ١٩٨٨، ص ١٠٠ – ١٠٥)، أما فيما يتعلق بالأغنام والأبقار والجواميس والحمير والخيول فلم ترد إشارة إلى وجود ضرائب عليها(أبو علية، ١٩٨٦م، ص ٢٢- ٢٣)، ولعله من الواضح هنا أن الإبل تمثل الثروة الأساسية من الحيوانات الشائعة في المنطقة(السبيعي، ١٩٩٩م ، ص ٩٢ – ٩٥). وهي أعداد كبيرة لدى سكان البادية على وجه الخصوص. والذي يبدو أن ماكان يجمع من ضريبة الإبل هو أقل في الحقيقة من أعدادها في المنطقة(الوهيبي، ١٩٩٧م، ص ١٠٣ – ١٠٥).

وربما يعود الأمر إلى صعوبة الحصول على جبايتها من سكان البادية الذين يملكون في العادة أكبر عدد منها(خليل، ١٩٩٦م، ص ١٠٩- ١١١)، على الرغم من أن السلطات العثمانية قد اتخذت بعض التدابير لزيادة إيرادات ضريبة الإبل، وذلك بتشجيع الجباة والمبلغين عن وجودها أو المتلاعبين لإخفاء حقيقة عدد ما يملكونه عن طرق نسبة مما يُحصَّل من تلك الضريبة(أبو علية، ١٩٨٦م، ص ١٣- ١٥) ، إلا أن تلك التدبير لم تحقق نجاحات تذكر(السبيعي، ١٩٩٩م ، ص ٩٥ – ١٠٠).

٢- **الرسوم** :

تشكل الرسوم الجمركية مصدرًا من المصادر الرئيسية لخزينة الدولة العثمانية خاصة وأنها كانت على إدراك تام بالأهمية الاقتصادية لموانئ منطقة الإحساء(الشعيل، ١٩٨٨، ص ١٠٧ – ١٠٩)، وخصوصًا مينائي العقير والقطيف، إلا أن المتتبع للأسلوب الذي لجأت إليه الدولة في منطقة الإحساء في أخذ الرسوم الجمركية بجد أنها قد أوكلت هذه المهمة إلى ملتزم بدلاً من الإشراف المباشر على جباية تلك الرسوم(أبو حاكمة، ١٩٦٥م، ص ١٣-١٥)، حيث نجد أن من بين الملتزمين أسماء من أعيان المنطقة، فقد ورد ذكر أسمي(علي بن فارس-وعلي بن منصور) من سكان القطيف على أنهما ملتزما جمارك في عام ١٢٢٣ه/ ١٩٠٥م مقابل مبلغ (١٣٥٠٠) ليرة عثمانية(أبو علية، ١٩٨٦م، ص ٧٥- ٧٧). علمًا بأنه مبلغ لايتفق مع الحقيقة وطبيعة الأوضاع في المنطقة وقتها .

وإذا ما انتقلنا للإشارة لرسوم المحاكم وما طبق منها على منطقة الإحساء، فإنه يمكن القول إن المحاكم وتنظيمها والقضاة وسلطاتهم لاقت اهتمامًا كبيرًا من السلطات العثمانية(الشعيل، ١٩٨٨، ص ١٢٩ – ١٣٢)، ومن المهم هنا أن نشير إلى أنه صدرت لوائح عديدة لذلك إلا أنها لم تستقر طويلاً، حيث إنه خلال عام ١٢٧١ه/١٨٥٤م، وعام ١٢٩٧ه/١٨٧٩م، صدرت مجموعة من اللوائح لتنظيم دوائر القضاة ونوابهم والرسوم التي ينبغي أخذها والنسبة التي تعود إلى خزينة الدولة ومن ذلك الرسوم التي تستحصلها من دائرة المحاكم والتي تعادل نصف ما يتم تحصيله(السبيعي، ١٩٩٩م ، ص ١١٠ – ١١٥).

وقد تنوعت نسبة تلك الرسوم على حسب نوع المحاكم سواء كانت محاكم مدنية أي متعلقة بسجلات الالتماس أو الاستئناف أو المحاكم الجنائية، أو المحاكم التجارية أو غيرها(الوهيبي، ١٩٩٧م، ص ١٧٥ – ١٧٧).

ومن الملاحظ أن إيرادات رسوم المحاكم التي دخلت إلى ميزانية منطقة الإحساء كانت أقل البنود في إيرادات الدولة العثمانية(الجاسر، ١٩٨٧م، ص ٤٠٥- ٤٠٧)، ولعل السبب يعود في ذلك إلى أن السكان كانوا يلجؤون إلى علمائهم في المنطقة أو من يعتقدون أنهم محل الثقة ومشهود لهم بالورع والتقوى لإنجاز كثير من أمورهم الشرعية سواء كانت في الزواج أو الطلاق أم في توزيع الميراث والتركات وإصلاح

ذات البين(الوهيبي، ١٩٩٧م، ص ٢٠٥ – ٢٠٧).
كما يقوم السكان بتسجيل عقود البيع والشراء وعقود الشراكة لدى المذكورين أعلاه لقاء دفعهم مبلغ إلى هؤلاء أقل بكثير مما لو قاموا بالحصول على مثل تلك العقود من المحاكم الرسمية وبإجراءات يسيرة (النجار، ١٩٨٩م، ص ٢٠٤- ٢٠٦) ، وتوثيق تلك العقود بشهادة الشهود، ويظهر لنا أن بعض الشهود كانوا متخصصين في مثل هذه الأحوال، ويعيشون على ما يحصلون عليه من مبالغ من أصحابها(أبو علية، ١٩٨٦م، ص ٧٢- ٧٥).
وفيما يتعلق برسوم(التمغا) في منطقة الإحساء فإنها كانت أيضًا موجوده في المنطقة(النجار، ١٩٨٩م، ص ٢٠٦- ٢٠٨) ، بالإضافة إلى وجود عدد من الضرائب والرسوم ذات الأهمية الأقل من سابقتها ومنها(ضريبة العشائر)حيث بلغت(٤٢٣٥٠) قرشًا في الأعوام١٣١١-١٣١٤هـ/ ١٨٩٣-١٨٩٦م(السبيعي، ١٩٩٩م ، ص ١١٠ – ١١٥) ، ويبدو أنها كانت تستحصل بصورة مقطوعة من كل عشيرة(السبيعي، ١٩٩٩م ، ص ٩٩ – ١٠٥).
بالإضافة إلى رسوم الدلالية والميزان ومقدارها (٧٪)على قيمة المنتجات المباعة(نخلة، د.ت، (ب) ص ١٦٥- ١٦٧)، ورسوم الأرضية التي تؤخذ من الباعة في الميادين والأسواق الذين يضعون بضاعتهم على الأرض ومن ثم يبيعونها من دون وجود دكاكين ثابتة لهم(الشعيل، ١٩٨٨، ص ١٤٤ – ١٤٥).
وهناك رسوم تؤخذ على الحيوانات ومنتجاتها التي تجلب من خارج المدينة لتباع في داخل أسواقها(سعيد، ١٩٩٥م،ص ١٥٥-١٥٧) ورسوم البناء، ورسوم الاحتساب تفرض على أصحاب الدكاكين والأسواق وأصحاب الحرف المختلفة(الوهيبي، ١٩٩٧م، ص ٢٧٧ – ٢٨٠) .
أما الرسوم التي تؤخذ على مراكب صيد اللؤلؤ فكانت تفرض نصف ليرة تركية على كل قارب(أبو علية، ١٩٨٦م، ص ٧٥- ٧٩)، في حين أن الرسوم التي كانت تؤخذ على صيد الأسماك قد تقرر منذ عام ١٣٠٤ه/١٨٨٦م إحالتها إلى إدارة الديون العمومية(النجار، ١٩٨٩م، ص ٢١٠- ٢١١) .
وهناك رسوم كانت تفرض على البرسيم الذي يعرف باللهجة الخليجية(الحش) (كوبيه، د.ت، ص ٧٧- ٧٩)، بالإضافة إلى وجود ضريبة كانت تؤخذ من الأشخاص على أرباحهم السنوية في مجال النشاط التجاري والصناعي عرفت(بضريبة الأرباح – وضريبة التمتع) وحددت نسبتها بـ (٣٪) من الربح السنوي(السبيعي، ١٩٩٩م ، ص ٨٨ – ٩٠)، وازدادت في عام ١٢٩٥ه/١٨٧٨م لتصبح (٤٪)، ثم ارتفعت لتصبح (٥٪) في عام ١٣٠٣ه/١٨٨٥م(سعيد، ١٩٩٥م،ص ١١٠-١١٥) . وقد حاولت الدولة العثمانية تطبيق هذه الضريبة في منطقة الإحساء لكنها فشلت نتيجة لمعارضتها من قبل الوجهاء الذين أثاروا السكان ضد هذه الضريبة(الخصوصي، ١٩٨٨م، ج١، ص ٦٦- ٦٩).
ونذكر أيضًا ضريبة البنك الزراعي التي شرعت في عام١٣٠١ه/١٨٨٣م وهي تؤخذ بقيمة(١٪) تضاف إلى ضريبة العبور، كما أوجدوا ضريبة للتعليم في العام نفسه(الوهيبي، ١٩٩٧م، ص ٢٩٩ – ٣٠٠).
ويتضح مما ذكرنا بخصوص الضرائب والرسوم أنها كانت متنوعة وكثيرة وتشمل جميع المجالات والأنشطة، كما أنها تشمل مختلف الفئات الاجتماعية وكان بعضها مصدر شكوى واستياء السكان(قاسم، ١٩٩٧م، ص ١٦٥- ١٦٧) ، إضافة إلى الأسلوب الذي تُجبى به تلك الضرائب والرسوم(أبو علية، ١٩٨٦م، ص ١٠٤- ١٠٧). ولكل ذلك كان سكان منطقة الإحساء كغيرها من مناطق شبه الجزيرة العربية يتطلعون بكل أمل وشوق لمن يخلصهم من هذه الأوضاع الصعبة والمرهقة ماديًا بالنسبة لهم خاصة في تلك الفترة من الزمن والتي لم يتم اكتشاف النفط فيها بعد (المسلم، ساحل الذهب الأسود، ص ١٥- ١٧) . وقد أذن الله سبحانه وتعالى أن تتمثل شخصية الملك عبد العزيز- يرحمه الله- في المخلص والمنفذ لهم من كل تلك المشاكل .

وهكذا شهدت منطقة الإحساء نظامي الأمانة والالتزام لجباية الضرائب والرسوم بأساليب وممارسات تعسفية ظهرت آثارها السيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على أهالي المنطقة ومدنها مما دفعهم إلى الرغبة في التخلص منها وهذا ما كان بضم الملك عبدالعزيز– يرحمه الله- للمنطقة نهائيًا في عام ١٣٣١ه/١٩١٣م(الزركلي، ١٩٩٨، ج١، ص ٩٩- ١٠٠).

٣- النقود المتداولة في الإحساء :

يتميز لواء الإحساء أو منطقة الإحساء بأن النشاط الاقتصادي فيه له خصوصيته نظرًا لوقوعه في مواجهة أسواق عديدة وكبيرة كالسوق الإيرانية، والسوق الهندية(أبو علية، ١٩٨٦م، ص ١٠٧) ، إضافة إلى وجود أعداد غير قليلة من سكان تلك المناطق الذين يقيمون علاقات تجارية مع الإحساء(السبيعي، ١٩٩٩م ، ص ٩٩ – ١٠٠)، بل ويمارسون نشاطهم التجاري على أرضها، لذا فإن البيع والشراء كان يتم بنقود متعدد مختلف عن النقود العثمانية(الوهيبي، ١٩٩٧م، ص ٢٨٠ – ٢٨١).

وعلى أي حال فإن الليرة العثمانية المسكوكة من الذهب التي هي أعلى قيمة نقدية عثمانية قد عمل بها في الإحساء، وبجانب الليرة الذهبية كان هناك المجيدي الفضي ونصف المجيدي أيضًا(الشعيل، ١٩٨٨، ص ١٤٧ – ١٤٩). والنقود النحاسية وعمومًا فإن كل العملات العثمانية التي سبق ذكرها كانت معروفة ومتداولة في لواء الإحساء(النجار، ١٩٨٩م، ص ٢٠٦- ٢٠٧) . واستخدم في الإحساء أيضًا العملات الإيرانية كالقران الفضي، والتومان القضي(أبو علية، ١٩٨٦م، ص ١٠٧- ١٠٩)، وكانت العملات الإيرانية الأكثر شهرة وشيوعًا في التداول في الإحساء عمومًا. وبالنسبة للعملات الهندية المتداولة في الإحساء فهي الربية المضروبة من الفضة(الجاسر، ١٩٨٧م، ص ٤٠٧)، والآنة المضروبة من النيكل، والبيزة الهندية المضروبة من النحاس(السبيعي، ١٩٩٩م ، ص ١٠٠ – ١٠٢).

وأخيرًا فلابد من الإشارة إلى نقد أوربي كان له شهرة كبيرة وسمعه اقتصادية جيدة في منطقة الإحساء، وهو الريـال الفرنسي أو ريـال ماري تريزا(أبو علية، ١٩٨٦م، ص ١٢٢).

ولعل فيما ذكرنا بخصوص العملات المتداولة في لواء الإحساء يساعد على فهم بعض الجوانب من اقتصاديات المنطقة والظروف التي حدت سكان المنطقة إلى رغبتهم إلى من يخلصهم من تلك الديون التي أثقلت كاهلهم جراء كثرة الضرائب والرسوم التي فرضت عليهم وقد تحقق ذلك كما ذكرنا سابقا على يد المغفور له بإذن الله تعالى الملك عبد العزيز-يرحمه الله- بعد ضمه للمنطقة نهائيًا لتصبح إحدى المناطق التي تكونت منها المملكة العربية السعودية(عطار، ١٩٦٥، ج١، ص ١٧٥- ١٧٧) .

الخاتمة ونتائج الدراسة

إن أهمية منطقة الإحساء اقتصاديًا جعل الكثير ممن حكم المنطقة يتطلع إلى الاستفادة قدر المستطاع من خيراتها وغناها الاقتصادي والمتنوع في مختلف الحرف والأنشطة المحلية والخارجية خاصة وأن المنطقة تميزت بكونها تطل على مياه الخليج العربي . لذا يمكن استخلاص أهم النتائج من خلال الغرض السابق :

١- إن مدن الإحساء ذات أوجه متنوعة وأنشطة مختلفة يمكن حصرها في الزراعة وحرفة صيد الأسماك- وتربية الأغنام- والصناعات الحرفية- والأهم من كل ذلك استخراج اللؤلؤ وتصديره إلى الخارج .

٢- لوحظ وجود اسر في المنطقة تخصصت في حرفة معينة من تلك الحرف أو زاولت التجارة في بيع الأسماك أو تصدير اللؤلؤ .

٣- حرصت السلطة التي تحكم المنطقة على الاستفادة قدر الأمكان من النشاط الاقتصادي المتنوع في المنطقة بل وضغطت كثيرًا على السكان بزيادة الرسوم والضرائب التي تفرض عليهم لملئ خزينة الدولة من تلك الخيرات المتنوعة مما أضر كثيرًا بمصالح سكانها فباتوا يتطلعون إلى من يخلصهم من هذا الجور والظلم والتعسف.

٤- تنوعت مصادر الدخل في الإحساء بتنوع أنواع الأراضي المملوكة والموقوفة والميرية والسنية .

٥- نظرًا لوقوع الإحساء على مياه الخليج العربي فقد تداولت فيها أنواع متعددة من العملات كالليرة الذهبية والمجيدي ونصف المجيدي والتومان الفضي والربية وخلافة .

٦- بعد أن ضم الملك عبد العزيز – يرحمه الله المنطقة حرص على رفع الظلم والجور الذي اثقل كاهل سكانها بكثرة الضرائب والرسوم عليهم في السابق فبات الناس يعيشون في رغد خاصة بعد اكتشاف النفط في المنطقة .

أما أهم التوصيات المقترحة :

١- التخطيط لعمل موسوعة شاملة ومتكاملة عن كل ما يتعلق بمنطقة الإحساء من أنشطة اقتصادية ومشاكل سياسية واستراتيجية مرت بها حتى انضوت تحت حكم الملك عبد العزيز – يرحمه الله- .

٢- إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية المكثفة لمعرفة أهم الأحداث التي جرت في الإحساء والاطلاع على الوثائق والمخطوطات المحفوظة في كثير من مكتبات وأرشيفات الخليج العربي .

قائمة المصادر والمراجع

- إداموف: الكسندر، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، تحقيق وترجمة هاشم صالح التكريتي، ج١، د.ط (د.م : دار ميسلون للنشر، د.ت) .
- أبو علية: عبد الفتاح، النقود والموازين والمقاييس في سنجق الحسا في العهد العثماني ١٨٧١-١٩١٣م، في دراسات تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر، الرياض، ١٤٠٦ه/١٩٨٦م .
- البقشي: حسن، الإحساء واحة ٣ ملايين نخله تدخل موسوعة الحضارة الإنسانية، ط١ (الدمام: د.ن، ٢٠١٩) .
- الجاسر: حمد، الدمام والقطيف واستيلاء الأتراك عليها، العرب، دار اليمامة، الرياض،الجزء ٥-٦ سنة ٢٢ذو القعدة وذو الحجة ١٤٠٧ه الموافق ١٨جزيران تموز ١٩٨٧م .
- أبو حاكمة: أحمد مصطفى، تاريخ شرق الجزيرة العربية ١٧٥٠-١٨٠٠م، ترجمة أمين عبد الله، ط١(بيروت: دار المكتبة الحياة، ١٣٨٤ه/١٩٦٥م).
- الخصوصي: بدر الدين عباس، دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر، ج١، د.ط (الكويت: ذات السلاسل، ١٤٠٨ه/١٩٨٨م) .
- خليل: فؤاد، الاقطاع الشرقي، د.ط (بيروت: دار النفائس، ١٤١٦ه/ ١٩٩٦م).
- الدخيل: سليمان، تحفة الألباء في تاريخ الإحساء، (بغداد: دار الرشيد، ٢٠٠٢).
- الربيعي: إسماعيل نوري، نشاط القوى الكبرى في الخليج العربي خلال القرن التاسع عشر، الوثيقة، العدد ٢٦ محرم ١٤١٥ه الموافق ٥يوليو١٩٩٤م.
- الزركلي: خير الدين، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، ط١، ط٤ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٤١٨ه/١٩٩٨م) .
- الزيدي: عباس ياسر، القوى الاستعمارية في الخليج العربي ١٦٠٠-١٩٧٤م، المؤرخ العربي، ١٣٩٩ه/١٩٧٩م) .
- السبيعي: عبد الله ناصر، الأمن الداخلي في الإحساء والقطيف، ط١ (الرياض: دار العبيكان، ١٤١٩ه/١٩٩٩م) .
- ــــــــــــــــــــــ، القضاء والأوقاف في الإحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني، ط١(الرياض: دار العبيكان، ١٤١٩ه/١٩٩٩م) .
- ــــــــــــــــــــــ، اقتصاد الإحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني، ط١ (الرياض: د.ت، ١٤٢٠ه/١٩٩٩م) .
- سعيد: عبد الله إبراهيم، أشكال الملكية وأنواع الأراضي، د.ط (بيروت: د.ن، ١٤١٥ه/١٩٩٥م) .
- الشباط ، عبد الله بن أحمد ، هجر واحة الشعر والنخيل،ط١(البحرين، د.ن، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).
- الشعلان: مرزوق، الغوص على اللؤلؤ في قطر، بحث مقدم إلى مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية العربية، (الدوحة، قطر،٢٠-٢٧ ربيع الأول ١٣٩٦ه الموافق ٢١-٢٨ مارس ١٩٧٦م) .
- الشعيل: عبد العزيز، الوجود العثماني في منطقة الإحساء ١٨٧١-١٩١٤م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، ١٤٠٨ه/١٩٨٨م .

- طاهر ، عبد الله أحمد ، الإحساء دراسة جغرافية، ط١(الرياض: د.ن، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).
- عامر: فتحي حسن، تاريخ الصحافة العربية، ط١(القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، ١٤٣٥ه/٢٠١١م) .
- عبد القادر: محمد بن عبد الله، تحفة المستفيد في تاريخ الإحساء القديم والجديد، ج١،ط١ (الرياض: دار المعارف، ١٤٠٥ه/١٩٨٥م) .
- عدنان: محمد مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، ط١ (بيروت: د. ن، ١٤٠٤ه/١٩٨٤م) .
- عطار: أحمد عبد الغفور، صقر الجزيرة، ج١،ط٢(جدة: المؤسسة العربية، ١٣٨٥ه/١٩٦٥م) .
- العيدروس ، محمد حسن ، الحياة الإدارية في سنجق الإحساء العثماني، ط٢(لبنان: دار المتنبي للطباعة والنشر، ١٩٣١هـ/١٩٧١م).
- الغريب ، خالد بن جابر ، منطقة الإحساء عبر أطوار التاريخ، الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع، الدمام، ١٩٨٨م.
- قاسم: جمال زكريا، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر،ج٢، ط١(القاهرة: دار المعارف، ١٤١٧ه/١٩٩٧م) .
- كوبيه، جورج مانلدوف، ملاحظات حول الزراعة في الخليج، ترجمة محمد بن عمر العمران، ط١ (الرياض: دار العبيكان، د.ت) .
- كورشون ، زكريا و القريني ، محمد موسى ، سواحل نجد والإحساء في الأرشيف العثماني (جبل شمر، القصيم- الرياض- القطيف- الكويت- البحرين- قطر- مسقط)،ط١(الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠١٣)،
- لوريمر: ج- ج، تاريخ البلاد السعودية في دليل الخليج، جمع وتعليق محمد بن سليمان الخضري، ط١(د.م: دار غارنت للنشر،١٤٢٢ه/٢٠٠١م).
- مرعي: حسن، النخيل وتصنيع التمور في المملكة العربية السعودية،ط١ (الرياض: مطبوعات وزارة الزراعة والمياه، ١٣٩١ه/١٩٧١م) .
- المسلم: محمد سعيد، ساحل الذهب الأسود- (دراسة تاريخية إنسانية لمنطقة الخليج العربي)، ط٢(بيروت، د.ن ، د.ت) .
- النجار: مصطفى عبد القادر، الإدارة العثمانية في الخليج العربي، مجلة الوثيقة، البحري، العدد١٥ ذو الحجة ١٤٠٩ه الموافق ١٧ يوليو ١٩٨٩م.
- نخلة أ: إميل، البحرين من الإمارة للمملكة- البحرين التطور السياسي في مجتمع متحدث، ط١(المنامة: دار الناشر، د.ت) .
- نخلة ب: محمد عرابي، تاريخ الإحساء السياسي، ط١(جدة: دار المريخ، د.ت).
- الوذيناني ، خلف بن دبلان بن خضر ، الإحساء في القرن الثاني عشر الهجري، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي الحديث، إشراف محمد عبد اللطيف البحراوي، د.ط(مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م).
- الوهيبي: عبد الكريم عبد الله، الحكم العثماني في الإحساء ١٥٤٧-١٦٧١م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٧ه/١٩٩٧م .

- وليامز: مينار أوين، البحرين ميناء اللؤلؤ، الوثيقة، البحرين، العدد الثامن والعشرون، السنة الرابعة عشر، ١٤١٥ه/١٩٩٥م.

ترجمة قائمة المصادر والمراجع

•Edamov: Alexander, Wilayat of Basra in its Past and Present, Edited and translated by Hashem Saleh Al-Tikriti, Part ١, Dr. T (d. Maysaloun Publishing House, DT.

•Abu Aliya: Abd al-Fattah, Money, Weights and Measures in the Al-Hasa Sanjak in the Ottoman Era ١٨٧١-١٩١٣ AD, in Studies of Modern and Contemporary History of Arabia, Riyadh, ١٤٠٦ AH / ١٩٨٦ AD.

•Al-Baqshi: Hasan, Al-Ahsa, an oasis of ٣ million palm trees, which are included in the Encyclopedia of Human Civilization, ١st Edition (Dammam.

•Al-Jasser: Hamad, Dammam and Al-Qatif and their takeover by the Turks, the Arabs, Dar Al-Yamamah, Riyadh, Part ٥-٦ years ٢٢ Dhu al-Qi'dah and Dhu al-Hijjah ١٤٠٧ AH corresponding to July ١٨, ١٩٨٧ AD.

•Hakimah: Ahmad Mustafa, History of Eastern Arabia ١٧٥٠-١٨٠٠ AD, translated by Amin Abdullah, ١st Edition (Beirut: Dar Al-Muktaba Al-Hayat, ١٣٨٤ AH / ١٩٦٥ AD.

•Al Hosari: Sataa, the Arab Countries and the Ottoman Empire, ١st Edition (Beirut: Dar Al Muallemeen, ١٣٨٥ AH / ١٩٦٥ AD.

•Al-Khassi: Badr Al-Din Abbas, Studies in the History of the Contemporary Arab Gulf, Part ١, Dr. T (Kuwait: That Al-Salasil, ١٤٠٨ AH / ١٩٨٨ AD.

•Khalil: Fouad, the eastern sector, d. T (Beirut: Dar Al-Nafaes, ١٤١٦ AH / ١٩٩٦AD.

•Al-Dakhil: Suleiman, Masterpieces of Al-Albaa in the History of Al-Ahsa, Part ١, ١st Edition (Baghdad: Dar Al-Rasheed, ١٣٣١ AH / ١٩١٣ AD.

•Dickson: Harold, Kuwait and its Neighboring Countries, translated by Muhammad Amin Fayoumi, ١st ed. (D. Mn, dt.

•Ramison: Salman, Tarout Bay, Environmental Study, ٢nd Edition (Qatif: Atyaf for Publishing and Distribution, DT.

•Al-Rubaie: Ismail Nouri, The Activity of the Great Powers in the Arabian Gulf During the Nineteenth Century, Al-Document, No. ٢٦ Muharram ١٤١٥ AH corresponding to July ٥, ١٩٩٤ AD.

•Al-Zarkali: Khair Al-Din, the Arabian Peninsula during the reign of King Abdul Aziz, ١st ed., ٤th ed. (Beirut: Dar Al-Alam Al-Mali'a, ١٤١٨ AH / ١٩٩٨ AD.

•Al-Zaidi: Abbas Yasser, The Colonial Powers in the Arabian Gulf ١٦٠٠-١٩٧٤ A.D., The Arab Historian, ١٣٩٩ A.H./١٩٧٩ A.D.(.

•Al-Subaie: Abdullah Nasser, Internal Security in Al-Ahsa and Al-Qatif, ١st Edition (Riyadh: Dar Al-Obeikan, ١٤١٩ AH / ١٩٩٩ AD.(

——————•The Qada'a and Endowments in Al-Ahsa, Qatif and Qatar during the Ottoman Rule, ١st Edition (Riyadh: Dar Al-Obeikan, ١٤١٩ AH / ١٩٩٩ AD.

•

———————————————————————————————

————————————————The economy of Al-Ahsa, Al-Qatif and Qatar during the second Ottoman rule, ١st edition (Riyadh: d.

•Saeed: Abdullah Ibrahim, Forms of Ownership and Types of Land, Dr. T (Beirut: D.N, ١٤١٥ AH / ١٩٩٥AD.

•Al-Shaalan: Marzouq, pearl diving in Qatar, a paper presented to the History Studies Conference of Eastern Arabia, (Doha, Qatar, Rabi` Al-Awal ٢٠-٢٧, ١٣٩٦ AH corresponding to March ٢١-٢٨, ١٩٧٦ AD.

•Al-Sha`il: Abdul Aziz, the Ottoman Presence in the Al-Ahsa Region ١٨٧١-١٩١٤ AD, an unpublished MA thesis, Zagazig University, ١٤٠٨ AH / ١٩٨٨ AD.

•Amer: Fathi Hassan, History of the Arab Press, ١st Edition (Cairo: Dar Al-Arabi for Publishing and Distribution, ١٤٣٥ AH / ٢٠١١ AD.(

•Al-Abd al-Qadir: Muhammad bin Abdullah, Masterpiece of the Benefactor in the History of the Old and New Al-Ahsa, Part ١, ١st Edition (Riyadh: Dar Al-Ma'arif, ١٤٠٥ AH / ١٩٨٥ AD.(

•Al-Aboudi: Muhammad bin Nasser, Looks at North India, ١st Edition (Bombay: dn, dt.

•Al-Uthaimin: Abdullah Al-Saleh, History of the Kingdom of Saudi Arabia, Part ١, ٣rd Edition (Riyadh: Al-Obeikan Library, dt.(

•Adnan: Muhammad Murad, The Power Struggle in the Indian Ocean and the Arabian Gulf, ١st Edition (Beirut: Dr. N, ١٤٠٤ AH / ١٩٨٤ AD.

Attar: Ahmad Abd Al-Ghafour, Saqr Al-Jazirah, Part ١, ٢nd Edition (Jeddah: The Arab Foundation, ١٣٨٥ AH / ١٩٦٥ AD.

•Qasim: Jamal Zakaria, Modern and Contemporary History of the Arab Gulf, Part ٢, ١st Edition (Cairo: Dar Al Maaref, ١٤١٧ AH / ١٩٩٧AD.

•Qalaji: Qadri, the Arabian Gulf, the Sea of Legends, ١st Edition (Damascus: The Publications Company for Distribution and Publishing, DT.

•Kobe, George Mandoff, Notes on Agriculture in the Gulf, translated by Muhammad bin Omar Al-Omran, Edition ١ (Riyadh: Dar Al-Obeikan, dt.

•Lefta, Khawla Talib, Alexander Adamov and his book Basra Province in its past and present - a historical reading - (Basra: Journal of Historical Studies, Journal of the College of Education for Girls, ٢٠١١ AD.

Lorimer: J.J., The History of the Saudi Country in the Guide to the Gulf, compiled and commented by Muhammad bin Suleiman al-Khudari, ed. ١ (Dr. Garnet Publishing House, ١٤٢٢ AH / ٢٠٠١ CE.(

•Macifor, ie, Notes on Fishing in the Gulf, translated by Muhammad Jaafar Al Hassan, Al-Waha, Issue No. ٥, Muharram ١٤١٧ AH corresponding to May ١٩٩٦ AD.

•Al-Makhzoumi: Ibn Dhuhairah al-Qurayshi, The Al-Latif Mosque in the Virtue of Makkah and Its People and Building the Noble House, Vol. ٦, ١st Edition (Dr. M: Dar Revival of Arabic Books, ١٣٣٩ AH / ١٩٢١ AD.

•Mari: Hasan, date palm and date processing in the Kingdom of Saudi Arabia, ١st Edition (Riyadh: Publications of the Ministry of Agriculture and Water, ١٣٩١ AH / ١٩٧١ AD)

•Al-Muslim: Muhammad Said, The Black Gold Coast - (A Historical and Humanitarian Study of the Arab Gulf Region), Edition ٢ (Beirut, d. N, dt.

•Najem: Saeed bin Abdul Rahman and Khalid bin Ahmed Al-Farida, Al-Aqeer and his historical and touristic roles, I (Al-Ahsa: Chamber of Commerce and Industry, ١٤٠٨ AH / ٢٠٠٧AD.(

•Al-Nassiri: Raouf, Baghdad in its urban development - (villages that were transformed with the Abbasids into a capital), C١, i١ (Baghdad: Deanship of Scientific Research, dt.

•Al-Nabhani: Youssef, Al-Anwar Al-Muhammedia, one of the laden talents, ١st edition (Beirut: Al-Adabiya Printing Press, ١٣٠٩ AH / ١٨٩٢ AD.

•Al-Najjar: Mustafa Abd al-Qadir, The Ottoman Administration in the Arabian Gulf, Al-Wathiqa Magazine, Al-Bahri, Issue ١٥ Dhu Al-Hijjah ١٤٠٩ AH corresponding to July ١٧, ١٩٨٩ AD.

•Nakhleh: Emil, Bahrain from the Emirate of the Kingdom - Bahrain, Political Development in a Speaking Society, ١st Edition (Manama: Dar Al-Nasher, dt.

•Nakhleh: Muhammad Orabi, The Political History of Al-Ahsa, ١st Edition (Jeddah: Dar Al-Marikh, dt.

•A Look at Al-Ahsa, The Language of the Arabs, No. ١٣٣١ AH / ١٩١٣ CE, the first volume of the third year.

•Al-Wali'i: Abdullah bin Nasser, Seas of Rimal in the Kingdom of Saudi Arabia, ١st Edition (Kuwait: Kuwait Geographical Society, ١٤١٥ AH / ١٩٩٤ AD.

Diversified Economic Activity in Al-Ahsa Region before Being Annexed by King Abdulaziz Al Saud in ١٣٣١ AH/١٩١٣ AD

Dr Ahlam Ali Ahmed Abu Qayed

Associate Professor- Department of History-Umm Al-Qura University
College of Shari'a and Islamic Studies

Abstract:

This study tackles the economic activity in the Al-Ahsa region before ١٣٣١ AH/١٩١٣ AD, namely that period before it was annexed by King Abdulaziz Al Saud. The reason for ending the study in ١٣٣١ AH/١٩١٣ AD was that the economic activity in Al-Ahsa cities during that period was diverse in a manner that is worthy of study, particularly with the insufficiency of studies dealing with the economic activity in the Al-Ahsa region during the same period.

The importance of this study lies in the fact that it scrutinises the economic activity in the Al-Ahsa region before ١٣٣١ AH/١٩١٣ AD. It is a period that deserves to be carefully studied, especially because the Al-Ahsa region is one of the most important regions with multiple, distinguished, and rich economic activities. Therefore, governments in the nearby areas were keen to control it to benefit from its great financial returns, represented in the agricultural activity, the fishing craft, sheep breeding, in addition to the various handicrafts, particularly as the region overlooks the Arabian Gulf, which is famous for the industry of catching fish and extracting and selling pearls. Moreover, Al-Ahsa is known for the variety of its crops and is particularly rich in the best types of dates.

Approach

This study builds on both the historical and descriptive-analytical methods to review the historical dimension of the topic of study.

Study Plan:

Section One: Economic Activity

Section Two: Land and Disposal Rights

Section Three: Tax and Fee Systems

Section Four: Conclusion, Findings, and Recommendations

Keywords:

Al-Ahsa Region; Economic Activity in Al-Ahsa; Agricultural Activity in Al-Ahsa; Tax and Fee Systems in Al-Ahsa.